



## حلقة نقاش الصناعة اللبنانية وسبل دعمها وحمايتها\*

عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بتاريخ 5 نيسان 2017 حلقة نقاش تحت عنوان: "الصناعة الوطنية وسبل دعمها وحمايتها"، تحدث فيها وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن وأدارها مدير عام المركز الاستشاري الدكتور عبد الحليم فضل الله، بمشاركة نخبة من الاقتصاديين والباحثين والمهتمين وتخللها مداخلات ونقاشات للمشاركين.

إفتتح حلقة النقاش مدير عام المركز مرحباً بالحضور، و ثم تطرق إلى طرح إشكالية حول إمكانية العودة إلى تبني مبدأ الحمائية التجارية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي اللبناني الذي عانى صعوبات كثيرة على مدى العقدين الماضيين نتيجة السياسات الجريئة للإنتفاحة التجاري والنقدي والمالي، حيث أدت هذه السياسات إلى انخفاض نسبة مشاركة الصناعة في الناتج المحلي الى ما دون 10 % وتراجع قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي. وطرح د. فضل الله عدة خيارات ممكنة أمام اللبنانيين من أجل تطوير القطاع الصناعي وهي كالتالي:

الخيار الأول: خفض الكلفة العالية لمدخلات الإنتاج التي ارتفعت نتيجة الاحتكارات المتزايدة والانفتاح العشوائي على الخارج تجارياً ونقدياً ومالياً.  
الخيار الثاني: دعم القطاع الصناعي عبر دعم اسعار الطاقة إضافة إلى دعم نقص انتاجية البنى التحتية في لبنان.

\* شارك في الحلقة: د. حسين الحاج حسن، د. عبد الحليم فضل الله، د. غازي وزنة، د. علي برو، د. ندى نعمة، د. نبيل سرور، الأستاذ مالك عاصي، د. ألبير داغر، د. غالب ابو مصلح، د. كامل وزنة، د. نجيب عيسى، د. خليل شري، السيد رضوان جمول، فراس ابو مصلح، الحاج حسان فتوني، الأخت زهراء برو.

ويُعتبر الخيارين المذكورين أعلاه غير قابلين للتطبيق الفعلي في ظل الأزمة المالية، مما يفتح المجال أمام الخيار الثالث وهو حماية الصناعات الواعدة من اجل زيادة قدرتها التنافسية وزيادة حجم صادراتها.

ثم تحدث وزير الصناعة د. حسين الحاج حسن وقدم عرضاً لأبرز مؤشرات الاقتصاد اللبناني التي أظهرت حجم التردّي الحاصل على مستوى القطاعات الإنتاجية والنمو الاقتصادي والبطالة. وأعرب عن وجود توافق إلى حد ما بين القوى السياسية اللبنانية حول أهمية حماية القطاع الصناعي. وتطرق إلى أبرز العقبات التي تواجه هذا القطاع ومنها ارتفاع سعر الأرض الذي يعتبر أحد مدخلات الإنتاج الأساسية وعدم استعداد البلديات لتقديم أراضٍ تحت سيطرتها من أجل بناء مدن صناعية، إضافة إلى ارتفاع سعر الطاقة واللاجور في لبنان قياساً بالاسعار في كلٍّ من سوريا، مصر، تركيا، السعودية.

وعرض الوزير بالأرقام العجز التجاري موضحاً أسباب انخفاض التصدير بتراجع القوة الشرائية في البلدان المُصدّر إليها وارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج، إضافة إلى العوائق الناتجة عن المواصفات والمعايير الموضوعية من قبل الدول الاخرى وأيضاً انقطاع الطريق البرية نتيجة الحرب في المنطقة.

وأوضح أن الواردات قد شملت ما يزيد عن 20 سلعة جديدة منها سلع أساسية كالطحين والدجاج والبرغل وغيرها، وقد سلط الوزير الضوء على أهمية وضع سياسات حمائية فورية كالرسوم النوعية من أجل كبح الإغراق التي باتت تقضم القطاع الصناعي في لبنان وتؤدي إلى إقفال المصانع وتسريح العمال. وقد جرى في هذا الإطار وضع رسوم نوعية بطريقة مدروسة على ثلاث سلع وهي الألمنيوم والزيوت النباتية والحديد.

وأكد الخبير الدكتور غازي وزنة أن القطاع الصناعي كان ضحية للسياسات الاقتصادية المتعاقبة التي أسست للاقتصاد الريعي في لبنان ودعمته بالسياسات النقدية التي لم تعط أهمية كبيرة للتمويل المتوسط والطويل الأجل وكان ذلك لافتاً في مجال تردد المصارف في إعطاء قروض للمشاريع الإنتاجية. وأوضح أن الحماية للقطاع الصناعي هي أمر ضروري ولكن غير كاف إذ نحن بحاجة إلى إصلاحات بنوية حقيقية للاقتصاد.

بدوره ذكر الأستاذ علي برو أنه من الضروري أن نضع سياسات حمائية مترابطة وفعالة ولا يكون لها انعكاسات على القطاع الصناعي. وذكّر بضرورة تطبيق قانون حماية الإنتاج الوطني، إضافة إلى الحاجة الماسة لتطوير الصناعة والارتقاء بها عبر تطبيق المعايير الدولية الايزو ISO حيث أن هناك العديد من الصناعات تسيء إلى سمعة المنتج اللبناني

لأنها غير مراعية للمواصفات. وأكد على أهمية دعم القطاع الصناعي عبر برامج مثل توظيف الخريجين الجدد في الصناعة حيث يدفع البرنامج جزء من راتب الموظف.

وأكدت الدكتورة ندى نعمة على ضرورة تطبيق قانون المنافسة ومنع الاحتكارات من أجل إيصال السلع إلى المستهلك بسعرها الحقيقي، كما ذكّرت بأهمية وجود رقابة على جودة المنتجات المستوردة، إضافة إلى ذلك تأكيدها على ضرورة إجراء دراسة لكل صناعة على حدة لمعرفة جدواها الاقتصادية ومكامن الضعف والقوة من أجل إما تطويرها عبر ادخال المدخلات المعرفية أو الاستغناء عنها أصلاً.

أما د. خليل شري فقد ربط تراجع القطاع الصناعي إلى النظرة القائمة لهذا القطاع والتي تحولت لدى اللبنانيين إلى ثقافة ترسخت في أذهان الشعب اللبناني عن أن الصناعة اللبنانية ليست بجودة الصناعات الأجنبية. كما أكد أن الهيمنة السياسية هي عامل أساسي في تراجع القطاع الصناعي نتيجة التجاذبات بين القوى السياسية واختلاف أهدافها على الصعيد الوطني. إضافة إلى المستوى العالي للفوائد التي تكبح نمو المشاريع الصناعية وتقيدها.

أوضح د. نجيب عيسى أن استخدام سياسيات قصيرة الامد ومباشرة للقطاع الصناعي في ظل الضعف البنوي في الاقتصاد اللبناني تُعتبر غير فعالة. وركز في حديثه على ضرورة اختيار الصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي تتيح للبنان القدرة على المنافسة على الصعيد العالمي. وذكّر بأن مؤسسة ايدال اختارت عدداً من الصناعات التي اعتبرتها ذات قيمة مضافة عالية وتسعى لتطويرها. وشدد على أن تطوير القطاع الصناعي يحتاج إلى سلسلة طويلة من الإجراءات والسياسات الطويلة الأجل، منها التمويل، التدريب، تأمين أجور مرتفعة، ضمانات اجتماعية.

واعتبر د. نبيل سرور أن استبدال السلع المستوردة بأخرى وطنية من شأنه المساهمة في تخفيض العجز التجاري وحل جزء من المشكلة.

وأما الاستاذ مالك عاصي فقد أوضح أنّ الحماية في ظل التعريفات الجمركية المنخفضة الموجودة حالياً لا تجدي نفعاً، حيث لا يوجد تعرفه جمركية في لبنان، أما استخدام الرسم النوعي فهو سياسة قصيرة الاجل ويجب وضع سياسات على المستوى الهيكلي للدولة. وتساءل د. كامل وزنة عما اذا كان العجز التجاري في الميزان التجاري عامل قوة أم عامل ضعف، فالعجز في الميزان التجاري بات أحد أنماط العولمة. وأكد على ضرورة تطوير

المناهج التعليمية من أجل بناء قوى عاملة قادرة على الانخراط في اقتصاد المعرفة وتطوير الصناعات المحلية.

وركّز د. غالب ابو مصلح على أهمية التمويل الطويل الأجل حيث أن بنية القطاع المصرفي مكونة بأغلبها مصارف تجارية ذات ودائع قصيرة الأجل، وأكد على أن أحد شروط التمويل الطويل الأجل هو عدم قبول ودائع لأقل من 4 سنوات، كما أشار الى أهمية تطوير الأسواق المالية (البورصة) والتي تُعتبر ركيزة أساسية للتمويل الطويل الأجل.

كذلك أكد د. ألبير داغر على أهمية اعتماد سياسة انتقائية للصناعات ذات القيمة المضافة العالية، اضافة الى دعم الصناعات المأزومة وحماية المؤسسات المنخرطة في عملية تعلم، وتبني سياسة تصنيع متأخر تضع لبنان على طريق التنمية الحقيقية.

وتساءل السيد رضوان جمول عن الإجراءات التي قامت بها الوزارة من أجل منع حالات الاغراق التي سُجلت، وعن دور اجازات الاستيراد في تخفيض العجز في الميزان التجاري وتنظيم الاستيراد، معتبراً أن دعم القطاع الصناعي بحاجة الى معالجة متكاملة بمشاركة كافة الجهات المعنية، بحيث يعتبر من الظلم القاء العبء على وزارة الصناعة لوحدها.

ثم عقب وزير الصناعة على مداخلات الحضور آملاً أن تتمكن الوزارة بالتعاون مع الحكومة في العهد الجديد من إنقاذ القطاع الصناعي الذي بات على شفير الانهيار نتيجة السياسات التجارية المفتوحة وقلة الدعم المقدم لهذا القطاع، إضافة إلى السعي نحو تحسين بيئة الاعمال المحيطة بالقطاع الصناعي من بنى تحتية وتشريعات وغيرها من الإصلاحات التي تطال جميع القطاعات الانتاجية وتؤازرها في عملية نموها وتطورها.